

Distr.: General
11 January 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

تستعرض الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ناجة معلاً مجيد، في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 133/74، ما اتخذته من إجراءات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لأجل الوفاء بولايتها. وهي تقدم فيه لمحة عامة عما تحقق من نتائج ومعلومات مستكملة عما أنجزته منذ تقريرها السابق⁽¹⁾ وتشدد فيه على أن الاستثمار في خدمات المنع والحماية الشاملة لعدة قطاعات والمراعية لمصالح الطفل وللاعتبارات الجنسانية قد أصبح ضرورة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويعرض التقرير، الذي يركز على حماية الأطفال في البيئة الرقمية، بإيجاز مختلف أشكال العنف التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت، مع التركيز على تزامنها في ذلك السياق، فضلاً عن استمرار العنف بلا انقطاع على الإنترنت وخارجه. ويتضمن التقرير أيضاً توصيات بالغة الأهمية الغاية منها ضمان بيئة رقمية آمنة وحامية وتمكينية للأطفال، لا تُقصي أحداً ولا يُترك فيها أي طفل خلف الركب.

(1) A/HRC/49/57.



أولاً - مقدمة

1- الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال مناصرة عالمية مستقلة تسعى إلى منع جميع أشكال العنف على الأطفال والقضاء عليها، مسترشدة في ذلك بقرار الجمعية العامة 141/62. وقد أكدت مجدداً الجمعية العامة، في قرارها 147/76، دعمها لعمل المقررة الخاصة، فأقرت بما أحرز من تقدم وبدور ولايتها في تشجيع زيادة تنفيذ توصيات الأمم المتحدة في دراسة مسألة العنف ضد الأطفال⁽¹⁾ وفي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعربت الجمعية العامة أيضاً عن تقديرها لما أبانت عنه الممثلة الخاصة من روح قيادية في متابعة دراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية⁽²⁾ وشجعتها على مواصلة عملها في هذا الشأن.

2- وفي هذا التقرير، تستعرض الممثلة الخاصة ما قامت به من أعمال على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لكي تضطلع بولايتها كما نص عليها قرار الجمعية العامة 141/62 وتقدم لمحة عامة عما تحقق من نتائج. وهي تؤكد أن الحاجة إلى منع العنف على الأطفال والتصدي له بفعالية أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى. فإنتهاء العنف على الأطفال أمر لا يحتمل التأخير لأن العنف ماضٍ في ارتفاعه ولا يفتأ يتحول إلى أمر طبيعي أكثر فأكثر. فالعديد من الأطفال يُتركون خلف الركب نتيجة أثر جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، في الوقت الذي زادت فيه الأزمات الإنسانية والمناخية كثيراً من حدة تعرض الأطفال للعنف وجعلتهم أشد ضعفاً حياله. وتشدد المقررة الخاصة على أن الوقت قد حان، قبل أقل من سبع سنوات على حلول الأجل المضروب للوفاء بالوعد المسطر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بإنهاء جميع أشكال العنف على الأطفال والتصدي لمحركاته، للاستثمار في معافاة متكيفة وصحية وعادلة وأمنة لا تُقصي أحداً لجميع الأطفال في العالم أجمع، دون أن يُترك أي منهم خلف الركب.

3- ويقدم هذا التقرير، الذي يركز على العنف على الأطفال في البيئة الرقمية، لمحة عامة عن مختلف أشكال العنف التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت، مع التشديد على تزامنها في ذلك السياق، فضلاً عن استمرار العنف بلا انقطاع على الإنترنت وخارجه. وتشدد المقررة الخاصة على الحاجة إلى حلول كلية للتحديات التي يشكلها العنف على الأطفال في البيئة الرقمية، مع إبراز دور الأطفال الحاسم في هذا الشأن باعتبارهم فاعلين في إحداث التغيير الإيجابي عن طريق تبني الحلول وتنفيذها. ودعت المقررة الخاصة الدول الأعضاء إلى إغناء التقرير بمعلومات عن مبادرات لمشاركة الأطفال في عمليات صنع القرار، وعن تدابير أُخذت لمعالجة حقوق الأطفال في البيئة الرقمية والمخاطر التي يتعرضون لها على الإنترنت. وأعربت الممثلة الخاصة عن امتنانها على جميع ما تلقته من تقارير⁽³⁾ ومن مدخلات قدمتها مجموعة متنوعة من ذوي المصلحة.

(1) A/61/299.

(2) A/74/136.

(3) رداً على مذكرة شفوية أحوالها الممثلة الخاصة، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وردت مساهمات من الدول الأعضاء التالية: أيرلندا وبلغاريا وبولندا وبيرو وجمهورية مولدوفا والسلفادور والسنغال وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك.

ثانياً- تسريع العمل على إنهاء العنف على الأطفال بحلول عام 2030

ألف- هناك حاجة الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى الاستثمار في حماية الطفل ومنع العنف عليه على نحو يراعي مصالح الطفل والاعتبارات الجنسية ويشمل عدة قطاعات

4- لا يفتأ تعرّض الأطفال للعنف يزداد تفاقماً في جميع أنحاء العالم بسبب أزمات متعددة ومتراكبة. ومن جملة هذه الأزمات تزايد الفقر وأوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والتشريد القسري والنزاع وتغير المناخ وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي وانتشار العنف والاضطرابات السياسية.

5- وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بنحو مليار طفل، بينما يعيش عدد يقدر بـ 356 مليون طفل في فقر مدقع. وأوقعت جائحة كوفيد-19 مائة مليون طفل آخر في الفقر المتعدد الأبعاد⁽⁴⁾. ويحرّك الفقر شتى أشكال العنف، بوسائل منها عمالة الأطفال وزواج الأطفال والاتجار بالأطفال وتهريبهم والاستغلال الجنسي للأطفال واستخدام الأطفال في مجموعات متطرفة إجرامية ومسلحة وعنيفة. فعلى سبيل المثال، تذهب تقديرات اليونيسيف إلى أن أكثر من 10 ملايين طفلة أخرى معرضة لخطر الزواج في سن مبكرة، على مدى العقد الآتي، نتيجة الجائحة⁽⁵⁾. وقد حذرت اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية من أن عدد الأطفال في عمالة الأطفال قد يزيد إلى 8,9 مليون بحلول نهاية عام 2022 نتيجة ارتفاع مستويات الفقر وتزايد ضعف الحال، ما لم تُتخذ استراتيجيات للتخفيف من ذلك⁽⁶⁾.

6- وحسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، قد يبلغ عدد الأشخاص الذين سُردوا قسراً في العالم 103 ملايين شخص بحلول منتصف عام 2022، وهو أعلى عدد سُجل على الإطلاق⁽⁷⁾. وإذا ما استمرت الاتجاهات التي رُصدت في عام 2021، قد يكون نحو 42 مليون منهم من الأطفال. والأرجح أن يكون الأطفال المشردون أكثر عرضة من غيرهم لمختلف أشكال العنف في كل مرحلة من مراحل رحلتهم. وهم، بالإضافة إلى ذلك، لا يحصلون حتى الآن على المساعدة والخدمات الإنسانية؛ ويتعرضون لخطر الحرمان من حريتهم بسبب سياسات تُجرّم الهجرة غير النظامية بسبب وضعهم أو وضع والديهم من حيث الهجرة؛ ويتعرضون للتمييز وإمكانية أن يصبحوا عديمي الجنسية.

7- وأثر العنف مدمر وفوري ويستمر مدى الحياة. فالعنف الذي يُمارَس على الطفل يفسد نمو المخ ويضر بالصحة البدنية والعقلية وبقدرة الطفل على التعلم. والكلفة الاقتصادية الناجمة عنه باهظة أيضاً وهو ما تم التشديد عليه في التقرير السنوي للمثلة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين⁽⁸⁾. وتصدياً لذلك، لا بد من إحداث تغيير في طريقة التفكير. فعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، شددت الممثلة الخاصة وشركاء هائمون على أن للإنفاق على حماية الطفل ومنع العنف عليه على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية ويشمل جميع القطاعات عائدات مرتفعة ويجب اعتباره استثماراً. وتوجد بالفعل تدابير فعالة لمنع العنف والتصدي له وينبغي تضمينها في خطط النمو والتنمية الاقتصاديين التي تضعها الحكومات، مع دعمها بالموارد الكافية وبآليات الرصد والمساءلة.

(4) انظر <https://www.unicef.org/social-policy/child-poverty>

(5) انظر <https://www.unicef.org/protection/child-marriage>

(6) انظر https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_845351/lang--en/index.htm

(7) انظر <https://www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/635a578f4/mid-year-trends-2022>

(8) A/HRC/49/57.

8- وتبين التحديات الحالية الذي ما تؤديه تعددية الأطراف وكذلك التعاون الدولي والشراكات الدولية، وتقوية التعاون فيما بين دول الجنوب والتعاون فيما بين دول الشمال ودول الجنوب والتعاون الدائري وتبادل الممارسات الواعدة، من دور أساسي. والمقررة الخاصة ممتدة للدول ولغيرها من الشركاء على ما قدمته لها من دعم في تيسير تبادل الخبرات والتعلم من النظراء في جميع المناطق، وهو ما أكدته في كل فرصة أتاحت لها للتفاعل مع الدول الأطراف ومع غيرها من الشركاء.

باء - تعبئة العمل ومد الجسور وتقوية التعاون مع ذوي المصلحة الأساسيين

دعم الدول الأعضاء

9- واصلت الممثلة الخاصة تواصلها عن كثب مع الدول الأعضاء أثناء إعدادها استعراضات طوعية وطنية كجزء من آليتي متابعة واستعراض خطة عام 2030. وهذه الاستعراضات المنتظمة والشاملة لما أحرز من تقدم على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وهي استعراضات تقودها وتحركها الدول، هي الركيزة التي يستند إليها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في إجراء الاستعراضات المنتظمة.

10- وفي عام 2022، تواصلت الممثلة الخاصة مع 44 دولة عضواً كانت تقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية أو كانت منكبّة على إعداد استعراضات محلية طوعية. فدعمتها الممثلة الخاصة أثناء العملية بأن دافعت عن اتباع نهج جامع وشامل لجميع القطاعات ومتكامل إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة في علاقتها بالعنف على الطفل ومحركاته. وحشدت منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لأجل زيادة الدعم الفني المقدم للدول الأعضاء، خاصة عن طريق اتصالاتها مع منسقين مقيمين وفرق قطرية ولجان إقليمية، إلى جانب مشاركتها في جميع المحافل الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة.

11- وعقدت الممثلة الخاصة اجتماعات منتظمة مع منسقين مقيمين وفرق قطرية تابعة للأمم المتحدة لأجل التركيز على العنف في التحاليل القطرية المشتركة والوثائق الختامية الاستراتيجية أثناء إعداد الجيل الجديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، باعتبار ذلك وسيلة لدعم الدول في تنفيذ التزاماتها بإنهاء العنف على الطفل والتواصل مع آليات حقوق الإنسان. ويتيح نظام المنسقين المقيمين والعمليات البرنامجية في الأمم المتحدة الذي عاد إليه نشاطه فرصاً متجددة لتعميم مراعاة حماية الطفل وحقوقه، بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويتسق هذا مع ما جاء في تقرير الأمين العام، الذي يحمل عنوان "خطتنا المشتركة"، ومع الوثيقة التي تحمل عنوان "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان".

12- ويكمل الإرشاد الذي تقدمه الممثلة الخاصة بشأن إدماج العمل على التصدي للعنف على الطفل ودوافعه في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة أشكالاً أخرى من الدعم المقدم للفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة. ومن جملة هذه الأشكال حزمة تعلم استحدثتها كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب التنسيق الإنمائي، لأجل زيادة قدرة الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة على تطبيق المبادئ الإرشادية الثلاثة الأولى من مجموعة المبادئ الستة المتعلقة بإطار التعاون من أجل التنمية المستدامة - وهي، اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وعدم ترك أحد خلف الركب - على نحو متكامل في جميع تدخلات الأمم المتحدة. وتعاون مكتب الممثلة الخاصة وتفاعل مع مكتب التنسيق الإنمائي ومع منسقين مقيمين وفرق قطرية تابعة للأمم المتحدة طيلة السنة دعماً للجهود المبذولة في سبيل تحسين إدماج المبادرات المتعلقة بمنع العنف على

الأطفال وحمايتهم منه. وحظي بعضها بالدعم على الصعيد القطري من قبل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المعني بتعميم مراعاة حقوق الإنسان. وأقرت الممثلة الخاصة، في جميع المرات التي تواصلت فيها مع الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة، بأهمية أن يكون من ضمن الفرق مستشارون في شؤون حقوق الإنسان. فخبرتهم تدعم، على سبيل المثال، الترابطات القائمة ما بين عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية ومتابعة النتائج ذات الصلة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

13- وعلاوة على ذلك، أعد مكتب الممثلة الخاصة لمحمة عامة عن الاستعراضات الوطنية الطوعية وعن العروض التي قدمتها الدول الأطراف أثناء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في عام 2022، من منظور يركز على حماية الطفل، تناولت الترابطات ما بين أهداف التنمية المستدامة، التي يتجلى فيها ترابط حقوق الطفل فيما بينها مثلما هي مكرسة في اتفاقية حقوق الطفل.

14- وطيلة عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية، التي تبدأ بإعداد التقارير وتنتهي بإلقاء عروض أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى، لاحظت الممثلة الخاصة أن عدة دول أعضاء أعربت عن التزامها بإعطاء الأولوية لرفاه الطفل وحمايته. لكن، وبينما أكد العديد من الدول على محنة الأطفال في حالات ضعف، قليلة هي الأخبار عما اتخذ من إجراءات لحمايتهم ورعايتهم. ولاحظت أيضاً الأثر الإيجابي لاتباع الأمم المتحدة نهجاً على صعيد المنظومة على المستوى القطري في دعم إعداد الاستعراضات الوطنية. وختاماً، يلاحظ، في المحمة العامة التي أعدها مكتب الممثلة الخاصة، والتي ستُنشر على نطاق واسع على الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني وغيرهم من ذوي المصلحة، أن 19 دولة عضواً سلطت الضوء على إشراك الأطفال والشباب في عمليات إعداد الاستعراضات الوطنية لديها. ومما شجع الممثلة الخاصة تلقيها الردود والدعم من الدول الأعضاء من حيث تقديم المدخلات والإرشادات أثناء العملية.

15- وانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2022، الذي تناول إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مع النهوض بالتنمية المستدامة لعام 2030، كان فرصة سانحة لتسليط الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في حماية الطفل ومنع العنف عليه على نحو متكامل يراعي الاعتبارات الجنسانية ويشمل كل القطاعات. وتأملت الممثلة الخاصة، التي كانت أحد المشاركين البارزين في النقاش أثناء الجلسة المخصصة لإعادة البناء بشكل أفضل مع النهوض بأهداف التنمية المستدامة، في إتاحة الفرصة لإحداث تغيير في نمط التفكير لأجل إنهاء العنف وتحقيق تنمية تتمحور حول الجانب الإنساني وحول الطفل. وأطلقت الممثلة الخاصة واليونيسيف وشركاء من المجتمع المدني موجز مناصرة أثناء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بعنوان "الربح المتأتي من منع العنف: السبب الذي يجعل منع العنف على الطفل مُجدياً من الناحية الاقتصادية"⁽⁹⁾. وبناءً عليه، دعت الممثلة الخاصة والبعثة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة إلى عقد اجتماع على مستوى الوزراء في أيلول/سبتمبر 2022 حيث تبادلت الدول الأعضاء من مختلف المناطق تجارب عرضت فيها ما يثبت جدوى الاستثمار في منع جميع أشكال العنف وإنهائها، باعتبار ذلك أمراً حيوياً بالنسبة لتنفيذ خطة عام 2030.

16- ورَكَز التقرير السنوي الذي قدمته الممثلة الخاصة إلى الجمعية العامة عن أزمة المناخ الحالية باعتبارها عاملاً مضاعفاً للتهديد يزيد بشدة من حدة تعرض الأطفال للعنف ومن ضعفهم في مواجهته⁽¹⁰⁾.

(9) انظر

https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/documents/publications/violence-prevention_dividend_final.pdf

(10) A/77/221.

وأطلقت موجز مناصرة مرافق في إطار حدث جانبي رفيع المستوى تشاركت في استضافته مع الاتحاد الأوروبي واشتمل على مشاركة ممثلين من منظمات إقليمية ودول أعضاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادي والأمم المتحدة. وعُرضت في موجز المناصرة المذكور بإيجاز الخطوات الأساسية التي يتعين اتخاذها لأجل إدماج حقوق الطفل وحمايته من العنف في إجراءات معالجة أزمة المناخ.

17- ولا تزال خدمات المشورة والمناصرة على الصعيد الوطني تمثل مكوناً بالغ الأهمية في عمل الممثلة الخاصة. فاستأنفت، حال تخفيف القيود على السفر، الزيارات القطرية الشخصية بدعوة من الدول وتعاون وثيق مع بعثات دائمة في نيويورك وجنيف، وكذلك بالتعاون مع منسقين مقيمين وفرق إقليمية وقطرية. وكانت هذه الزيارات مداخل أساسية للتواصل الكثيف مع ذوي المصلحة على الصعيد دون الإقليمي والوطني والمحلي، وهو ما مكّنها من دعمهم في تسريع وتيرة تنفيذ الالتزامات بإنهاء العنف على الطفل؛ وتشجيع الاستثمار في حماية الطفل ومنع العنف عليه على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية ويشمل كل القطاعات؛ وفي تشجيع تبادل التجارب فيما بين الدول الأعضاء.

18- وزاد بشكل كبير عدد الدعوات لإجراء زيارات قطرية على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وإنه لشرف للممثلة الخاصة أن ترى هذا الاهتمام بأرائها وتأييدها في جميع مناسبات التواصل في البلدان. وبتزايد الطلبات الواردة من الدول، بدأت الممثلة الخاصة تراعي بصورة خاصة التغطية والتوازن الجغرافيين إلى جانب الالتزامات والتعهدات الجاري تنفيذها، بما فيها تلك المرتبطة بالاستعراض الوطني الطوعي وعمليات الاستعراض الدوري الشامل، إلى جانب هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان. ويجري أيضاً بحث الفرص ذات الصلة بوضع خطة تنمية وطنية وإصلاحات قانونية وبلورة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الجديدة، ومعها المجالات المواضيعية الأساسية المضمّنة في الولاية مثل الحرمان من الحرية والحجج المؤيدة للاستثمار في إنهاء العنف ووصول الأطفال إلى العدالة (بما فيها العدالة الاجتماعية) والتصدي للعنف ومنعه على نحو متكامل من خلال جميع أهداف التنمية المستدامة.

19- والنقت الممثلة الخاصة أثناء زيارتها القطرية برؤساء دول وحكومات؛ وبوزراء معينين؛ وبرلمانيين وممثلين عن مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وبفاعلين في المجتمع المدني وقادة مجتمعين وزعماء دينيين وسلطات محلية وبمقدمي خدمات عامة وممثلين عن مؤسسات مالية متعددة الأطراف وعن قطاع الشركات ومجتمع المانحين وبشخصيات إعلامية وبأطفال وخاصة منهم أطفال معرضون لخطر عنف متزايد. وانتهت زيارتها بإعداد خارطة طريق أو بإعداد موجز لكيفية التواصل لأغراض المتابعة، بالتنسيق الوثيق مع سلطات وطنية ومع شركاء في الأمم المتحدة في الميدان. وتتواصل الممثلة الخاصة ومرؤوسوها، بواسطة المتابعة على الإنترنت أو بصورة شخصية، في إطار حوار مستمر وتستجيب لطلبات المشورة الفنية التي تتلقاها من ذوي مصلحة رئيسيين على الصعيدين الوطني والمحلي وتُطلعهم على ممارسات واعدة وتعمل على تقوية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

20- وقد زارت الممثلة الخاصة، منذ تقريرها الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان، إثيوبيا وإسبانيا وأيسلندا وبلجيكا وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وكوت ديفوار وفرنسا وفيت نام ورومانيا والمغرب والنمسا واليونان. وقامت أيضاً بزيارة متابعة إلى لبنان شخصياً وبزيارة إلكترونية إلى الفلبين⁽¹¹⁾.

21- وكانت الأزمة التي تواجه الأطفال اللاجئين والمهاجرين، بما فيها حالة الأطفال غير المصحوبين الذين فروا من النزاع المسلح في أوكرانيا وأزمات أخرى معقدة يشهدها العالم، من أهم المواضيع التي تواصلت بشأنها الممثلة الخاصة مع شركاء متعددين في بلدان مثل إسبانيا وبلجيكا وفرنسا والسويد

(11) زارت الممثلة الخاصة الداخلة، في الصحراء الغربية، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وينبغي ألا تُفسّر زيارتها على أنها تعبير عن أي رأي سياسي فيما يتعلق بمركز إقليم الصحراء الغربية حالياً أو مستقبلاً.

ورومانيا والنمسا واليونان. وسلطت الممثلة الخاصة الضوء على الحاجة العاجلة إلى إنشاء آليات مخصصة للأطفال غير المصحوبين في اليونان وإلى التحرك بسرعة لحماية الأطفال في رومانيا. وكان دعم الإصلاحات القانونية ووضع استراتيجيات وطنية وإطلاقها لأجل إنهاء العنف على الطفل من المجالات التي نشطت في التواصل بشأنها أثناء تلك الزيارات. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، أدى اعتماد إطار عمل قانوني شامل ورائد في عام 2021 إلى سلسلة من التدخلات والقرارات السياسية التي يُتوقع أن تثمر حزمة قوية من إجراءات الحماية. وبالمثل، ساندت الممثلة الخاصة كوت ديفوار في اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل والمراهق المرتبطة أوضاعه بالشارع. وناقشت أثناء زيارتها إلى المغرب تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

22- ومن المجالات التي تواصلت بشأنها الممثلة الخاصة أثناء زيارتها إلى كل من إثيوبيا وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وكوت ديفوار والمغرب ورومانيا وفيت نام ما أُحرزَ من تقدم في إنهاء إيداع الأطفال في مؤسسات والحاجة إلى الانتقال إلى الرعاية الأسرية. ومن بين ما تناولته مناقشات هذه المجالات الحاجة إلى قوة عاملة متينة ومنسّقة وحاصلة على تدريب جيد تجمع ما بين توفير النقد وخدمات الحماية والرعاية إلى جانب إتاحة بدائل عن الإيداع في مؤسسات.

23- ومن المجالات الأساسية الأخرى التي تواصلت الممثلة الخاصة بشأنها مع دول أعضاء الحجج المؤيدة للاستثمار في خدمات حماية الطفل ومنع العنف عليه على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية ويشمل كل القطاعات لفائدة الأطفال ورعاتهم. ففي آيسلندا، بُذِلَ جهود مشجّعة في سبيل تنفيذ التشريعات والسياسات لأجل دعم رفاه الطفل، التي تركز على تحليل الأرباح المتأتية من الاستثمار في خدمات منع العنف والحماية منه على نحو يشمل جميع القطاعات. وأعرب جميع البلدان التي جرت زيارتها عن اهتمامها بدعم إعطاء الأولوية للاستثمار في حماية الطفل ومنع العنف عليه على نحو يشمل جميع القطاعات توجهاً لتوليد أرباح أكبر بكثير.

24- ومن جملة الترابطات القائمة بين العنف القائم على نوع الجنس والعنف على الطفل مسائل وإجراءات شاملة تم التطرق إليها في عدد من الزيارات، من ضمنها الأهمية البالغة لإنهاء العنف المنزلي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال إلى جانب تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين.

25- ومما يثير جزع الممثلة الخاصة تأثيرات العنف وأثره إلى جانب ما خلفته جائحة كوفيد-19 والأزمات الإنسانية من تأثيرات وأثر على صحة الأطفال العقلية وعلى رفاههم، وهي مسألة تستدعي عناية بالغة في جميع الدول الأعضاء. ومن بين الشواغل الرئيسية التي أثّرت أثناء الاجتماعات التي عقدتها مع مختلف مجموعات الأطفال في جميع المناطق التحديات الشديدة التي يجدها الأطفال بالنسبة لصحتهم العقلية إلى جانب الصعوبات التي تعترضهم في التحدث عن تلك المشاكل وفي تلقي الخدمات المناسبة. وترحب الممثلة الخاصة باهتمام صاحبة الجلالة الملكة ماتيلدا، ملكة بلجيكا، وصاحبة الجلالة الملكة سيلفيا، ملكة السويد، وبتفاعلهما ودعمهما فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية، وتعرب عن امتنانها العميق لهما. وتعترف الممثلة الخاصة بحدوث زيادة في العمل على الاهتمام بالصحة العقلية وعلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال في جميع المناطق، بيد أن قلقاً شديداً يساورها لأن نطاق هذه الخدمات لم يتسع بعد لدرجة يلبي معها الطلب المتزايد ويكفل عدم ترك أي طفل خلف الركب.

التواصل على الصعيد الإقليمي

26- تواصلت الممثلة الخاصة بتوطيد تعاونها مع آليات إقليمية ودون إقليمية بشأن الترابطات ما بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنهاء جميع أشكال العنف على الأطفال.

27- وتواصل المقررة الخاصة المساهمة في وضع خطط وأطر عمل إقليمية تتعلق بحماية الأطفال من العنف وفي تنفيذها ورصدها، مثل خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للقضاء على العنف على الأطفال واستراتيجية مجلس أوروبا بشأن حقوق الطفل (2022-2027). وتفاعلت أيضاً مع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية بشأن مختلف المبادرات التشريعية المتعلقة بحماية الطفل وحقوقه. ودعمت الممثلة الخاصة إدماج حماية الطفل ومشاركته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية على الصعيد الإقليمي عن طريق شبكة الممارسة بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، مثلاً.

28- واستفادت الممثلة الخاصة من تفاعلها مع آليات إقليمية ودون إقليمية لأجل تركيز الاهتمام على أبعاد العنف على الأطفال الشديدة الارتباط بالمنطقة ولأجل تبادل الخبرات بشأنها. ومن أهم الأمثلة على هذا تفاعلها بشأن تغير المناخ. وفي هذا السياق، شاركت الممثلة الخاصة في المؤتمر الدولي التاسع للسياسات المعني بالطفل الإفريقي: تغير المناخ وحقوق الطفل في إفريقيا - الأثر والمساءلة، فأكدت أن تغير المناخ عامل مضاعف للتهديد الذي يواجه الأطفال بالتعرض للعنف، وهو الموضوع الذي ركز عليه تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة⁽¹²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت في جلسة الحوار بشأن "حق الأطفال في المشاركة في العمل المناخي"، التي عُقدت في شرم الشيخ، بمصر، أثناء الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتناولت أيضاً الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لتشريد الأطفال بسبب النزاعات وأزمة المناخ والأزمات الإنسانية المتواصلة؛ والعنف القائم على نوع الجنس، بما فيه زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ والعنف والتمييز الذي يتعرض له الأطفال أثناء التنقل؛ ووصول الأطفال إلى العدالة.

29- وتفاعلت الممثلة الخاصة مع شركاء إقليميين بغرض إنشاء ونشر أدوات عملية لأجل التصدي للعنف. ومن جملة هذه الأدوات كتاب إرشادي يرمي إلى تصحيح التعابير والصور السلبية التي يتم تداولها بشأن الأطفال في وسائط الإعلام العربية بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وجامعة الدول العربية، إلى جانب إطلاق تقرير بشأن تأثير العنف السيبراني على الأطفال والشباب أثناء مؤتمر القمة الإقليمي المعني بالفتيات العربيات.

التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

30- تعقد الممثلة الخاصة، بصفتها رئيسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات ولتنفيذ خرائط طريق مشتركة مع شركاء من منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الممثلة الخاصة اجتماعات بشأن مواضيع محددة، كان أحدثها عهداً الاجتماع الذي ركز على توطيد آليات حماية الطفل في الرياضة، بوسائل منها التفاعل مع اتحادات الرياضة. ولا تزال تبذل الجهود للتقدم في صياغة مذكرة إرشادية بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل بصدرها الأمين العام بحلول عام 2023.

31- وعمقت الممثلة الخاصة تعاونها المتين مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، حيث أصدرت بيانات مشتركة وسعّين إلى الاشتراك في مناصرة حالات ذات صلة بالولايات الثلاث. ومن جملة هذه الحالات الأطفال الذين يتم الاتجار بهم أو الذين يُعتبرون في عداد المفقودين نتيجة النزاع في أوكرانيا. وتتبادل

المكلفات بالولايات الثلاث المعلومات عن الزيارات القطرية ويسعين إلى كفالة اتخاذ إجراءات تكميلية تصدياً لاستمرار العنف أثناء النزاعات وفي الفترات التي تسبقها والتي تليها.

32- وعيّنت الممثلة الخاصة شركاء من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأجل إصدار موجز مناصرة مشترك يدعو الدول الأعضاء إلى حماية حقوق الأطفال أثناء تنقلهم في أوقات النزاع. ويستند الموجز، المستوحى من دروس مستفادة من الماضي ومن أزمات متواصلة في العالم بأسره والذي يعرض المبادئ الموضوعية خصيصاً للاسترشاد بها في العمل رداً على أزمات مشابهة في المستقبل، إلى خبرات وولايات كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة ويعرض خارطة طريق تهدف إلى التصدي على نحو كلي.

33- وساهمت الممثلة الخاصة، بصفتها عضواً في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في عدة مبادرات وورقات مشتركة في عام 2022. ومن جملة هذه المبادرات والورقات بيان مشترك بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص تمت فيه مناقشة الدول وذوي المصلحة أن يستفيدوا من التكنولوجيا لإنهاء الاتجار بالبشر والمناداة بالعمل على منع الاتجار أثناء الأزمات الإنسانية والنزاعات ومكافحته⁽¹³⁾. وفي عام 2023، ستتولى الممثلة الخاصة رئاسة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص، بالاشتراك مع المنظمة العالمية للهجرة، وستشدد على ضرورة إيصال صوت الأطفال والدعوة إلى إنهاء جميع أشكال العنف على الأطفال، بما فيها الاتجار بالأطفال.

34- وعززت الممثلة الخاصة التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات على حماية الطفل على الإنترنت، مشددة على الدور الأساسي للبيئة الرقمية في حماية الطفل ورفاهه. ودعمت المدخلات التقنية استحداث وحدات تدريب للتعليم الإلكتروني تتناول حماية الطفل على الإنترنت موجهة إلى صناع السياسات؛ وصياغة مشاريع توصيات بشأن حماية الطفل على الإنترنت في المنظمات الرياضية، بغرض توفير إرشاد ملموس لمجموعة متنوعة من منظمات الرياضة. وتفاعلت الممثلة الخاصة أيضاً مع مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا بغية استكشاف سُبل تعزيز إدماج حقوق الطفل وحمايته في الاتفاق العالمي الرقمي المقترح.

35- ومن مجالات التعاون الأساسية الأخرى مع الاتحاد الدولي للاتصالات وشركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة تشجيع مشاركة الأطفال فيما يتعلق برفاههم على الإنترنت. وبالتعاون مع مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، دعا مكتب الممثلة الخاصة الدول الأعضاء إلى إشراك الأطفال في المشاورات المتعلقة بصياغة مشروع إعلان الشباب حول تحويل التعليم، الذي طُرِح أثناء قمة التحول المنشود في التعليم. وسانددت الممثلة الخاصة أيضاً وشاركت في الحدث الرفيع المستوى الذي نُظِم تحت عنوان "دور القيادة بالنسبة للأجيال الجديدة: الأطفال والمراهقون ذوو الإعاقة وأصواتهم بعد كوفيد-19" أثناء الدورة 25 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أُطلق خلالها الإعلان الصادر عن الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة.

36- وتشجعت الممثلة الخاصة إذ رأت استمرار التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعلى الخصوص استمرار بذل الجهود في سبيل وضع خارطة طريق مشتركة بهدف زيادة التركيز في العمل البرنامجي على العنف وجرائم أخرى في حق الأطفال. وترتكز الممثلة الخاصة، في

(13) انظر، على التوالي،

https://icat.un.org/sites/g/files/tmzbd1461/files/publications/icat_statement_wdat_2022.pdf

[.https://icat.un.org/sites/g/files/tmzbd1461/files/publications/icat_call_to_action.pdf](https://icat.un.org/sites/g/files/tmzbd1461/files/publications/icat_call_to_action.pdf)

تواصلها مع منظمة الصحة العالمية، على زيادة الوعي وتعبئة العمل واتخاذ الإجراءات لمكافحة العنف الجنسي على الأطفال. وهي ماضية كذلك في تعاون وثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي على الإنترنت ومن الاتجار بالأطفال وجرائم أخرى في حق الأطفال، إلى جانب تعزيز وتنفيذ محافظة أفضل وأمتن على الضحايا من الأطفال.

التعاون الوثيق مع المجتمع المدني والمنظمات الدينية

37- واصلت الممثلة الخاصة تفاعلها المنهجي مع منظمات محلية وإقليمية وعالمية من المجتمع المدني ومع منظمات يقودها أطفال وشباب ومنظمات دينية عن طريق إرسال آخر مستجداتها بانتظام وتنظيم مناسبات وحملات مناصرة مشتركة وتكميلية، وكذلك في سياق الزيارات القطرية التي تقوم بها. والغاية من العمل المشترك الحفاظ على الزخم في حماية الطفل من العنف وجمع الحجج المؤيدة للاستثمار في منع العنف وفي تعميم مراعاة حقوق الطفل ورصدها.

38- وساهمت الممثلة الخاصة في إنشاء حزمة أدوات تتعلق بتغذية النماء الروحي لدى الأطفال في سنواتهم الأولى، وشاركت في إطلاق هذه الحزمة التي تزامنت مع اليوم العالمي للصلاة والعمل لأجل الطفل⁽¹⁴⁾. وتعاونت أيضاً مع فاعلين من المجتمع المدني، بمن فيهم منظمات دينية، لأجل دعم استحداث اليوم العالمي لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال والتعافي منه. وتواصلت الممثلة الخاصة، أثناء زيارتها القطرية، تعزيز قيمة التواصل القوي مع المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين توجيهاً لإحداث تغيير دائم، بوسائل منها مبادرة قدوة وشبكة أديان في لبنان، والرابطة المحمدية للعلماء في المغرب ومنتدى الأديان في تشاد. وعلى الصعيد القطري، تتواصل الممثلة الخاصة مع الكشافة مستفيدة في ذلك من تعاونها مع المنظمة العالمية لحركة الكشافة ومن مذكرة التفاهم الموقعة معها.

إشراك الأطفال والشباب

39- تشجع الممثلة الخاصة ثقافة مشاركة الطفل مشاركة هادفة وتمثيلية، حيث يكون الأطفال بدورهم فاعلين ومغيّرين في تطوير أنظمة حماية شاملة، باعتبارهم ذوي مصلحة أساسيين في جميع المسائل المتعلقة بأمانهم ورفاههم. ومن الأولويات جسُرُ الهوية التي تفصل بين الأطفال الذين يقومون بعمل ما وبين صناعات القرار وإفساح مجالات للتفاعل ما بين الأطفال وصناع القرار وموظفي الأمم المتحدة. ودعماً لهذا العمل، وضع ونشر مكتب الممثلة الخاصة مجموعة من الموارد بهدف تشجيع وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على إصدار نسخ من التقارير يسهل على الأطفال فهمها وعلى إفساح مجالات للتفاعل المباشر مع الأطفال.

40- وفي عام 2022، عقدت الممثلة الخاصة، على هامش دورات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، لقاءً لتبادل الآراء مع مئات من الأطفال وقدمت لهم نسخاً من تقاريرها يسهل على الأطفال فهمها وناقشتها مع الأطفال المشاركين. وأُحيلت نتائج تبادلات الآراء تلك إلى المجلس والجمعية العامة أثناء جلسات التحاور مع كلتا الهيئتين.

41- وبعد الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة مع الأطفال عن أزمة المناخ والعنف على الأطفال، على هامش دورة الجمعية العامة، أعد مكتبها موارد للأشخاص الراشدين الذين يتواصلون مع الأطفال، من ضمنها مواد وأشرطة فيديو بشأن أزمة المناخ يسهل فهمها على الأطفال، وأرسلها إلى وزارات التعليم في العالم أجمع.

(14) انظر <https://childspiritualdevelopment.org/prueba/>.

42- وتشجع الممثلة الخاصة استخدام الوسائل المؤسسية بغرض كفالة مشاركة الطفل مشاركة هادفة ومجدية في الإجراءات التي تُتخذ بقيادة الحكومات، بما فيها مسارات التواصل مع الأطفال وإشراكهم في وضع سياسات أو برامج أو خدمات أو تشريعات تمس حياتهم وفي تنفيذها ورصدها. ودعت الدول الأعضاء إلى تبادل المعلومات بشأن الطريقة التي اتبعتها في إنشاء طرائق مؤسسية لمشاركة الأطفال. وتشير المعلومات الأولية إلى أن المجموعات الاستشارية المؤلفة من أطفال لدى وزارات معنية بالأطفال أو المنتسبة إلى مؤسسات حكومية هي الوسيلة الأكثر شعبية لإدماج مشاركة الأطفال، يليها إدماج الأطفال في استراتيجيات التنمية الوطنية وغيرها من أشكال المشاورات. وكثيراً ما أتاح تقديم التقارير الدورية، بموجب اتفاقية حقوق الطفل، الفرصة للدول الأعضاء كي تضع آراء الأطفال في الاعتبار.

43- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الممثلة الخاصة مباشرة مع أكثر من 1 000 طفل أثناء زيارات قطرية وجلسات تحاور نظمها مكتبها أو نظمها الأطفال أنفسهم. ومن الأمثلة على هذا التواصل الاتصال بأطفال مرتبطة أوضاعهم بالشوارع وأطفال عاملين وبمهاجرين ولاجئين وبفتيات وأطفال مودعين في مؤسسات.

44- وأطلق مكتب الممثلة الخاصة حملة رقمية بعنوان "لنُخبر العالم" بهدف تشجيع الأطفال على إخبار غيرهم بما قاموا به من أعمال غايتها جعل العالم أكثر أماناً واخضراراً وشمولاً. وتلقت الحملة معلومات عن أكثر من 100 مبادرة جديدة ستُضاف إلى خريطة المشاركة الرقمية التي وضعها المكتب. وتتضمن الخريطة حالياً ما يزيد على 260 مثالاً من أمثلة المشاركة من 90 بلداً، توضح كيف يدعم الأطفال بعضهم بعضاً وكيف يقومون بالتوعية والمناصرة بشأن مسائل من قبيل الصحة العقلية وعنف الأقران والعنف على الإنترنت والمعلومات المضللة والتتمر والعنف الجنسي والاتجار بالأطفال والعنف على الأطفال أثناء التنقل وتغير المناخ والفقر والتنمية المستدامة.

ثالثاً - إنهاء حرمان الأطفال من الحرية

45- تواصلت الممثلة الخاصة، بصفتها رئيسة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأطفال المحرومين من حريتهم، العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء وفريق النقاش المؤلف من منظمات غير حكومية لتناول الدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم ومع ذوي مصلحة آخرين لأجل إنهاء حرمان الأطفال من الحرية، وفقاً للولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة⁽¹⁵⁾.

46- ومنع حرمان الأطفال من الحرية وإنهاؤه أمران عاجلان وممكنان في الوقت نفسه. فمثلما جاء في التقارير السابقة التي قدمتها الممثلة الخاصة إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، هناك مجموعة غنية من التجارب، حيث اعتمدت الدول الأعضاء حلولاً بديلة مبنية على حقوق الطفل. وتحقق أيضاً قدر من التقدم في رفع السن الدنيا لتحميل المسؤولية الجنائية؛ وكفالة عدالة رفيقة بالطفل ومراعية للفوارق الجنسانية؛ وتحقيق فائدة أفضل من التكنولوجيا وغيرها من الابتكارات لأجل كفالة وصول الأطفال إلى العدالة وزيادة فرصهم في ذلك باعتبار هذه الأمور كلها مكونات أساسية من مكونات عملية تنفيذ خطة عام 2030. وتقدم الممثلة الخاصة مشورة محددة بشأن إنهاء جميع أشكال حرمان الأطفال من الحرية في سياق الزيارات القطرية التي تجريها وفي تواصلها مع الدول بشأن استعراضاتها الوطنية الطوعية حيث تحثها على إعطاء الأولوية للبدائل والحلول المبنية على حقوق الطفل إلى جانب إخراج الأطفال من المؤسسات.

47- وفي أيار/مايو 2022، وبمناسبة انعقاد منتدى استعراض الهجرة الدولية، عملت فرقة العمل مع الدول الأعضاء على كفالة تعميم مراعاة حقوق الطفل في الإعلان الختامي. وتضمن إعلان التقدم الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية إشارات محددة إلى حقوق الطفل لأجل تقوية تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما فيها اتخاذ خطوات لإنهاء احتجاز الأطفال في سياق الهجرة، فعزز بذلك الجهود المبذولة لحماية مصالح الطفل الفضلى واحترامها.

48- وتقدمت فرقة العمل بتعهد مشترك أثناء انعقاد منتدى استعراض الهجرة الدولية بدعم تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ولا سيما الهدف 13 المتعلق بإنهاء احتجاز الأطفال في سياق الهجرة. وتلتزم فرقة العمل نفسها من خلال هذا التعهد بالقيام بجهود المناصرة المستندة إلى الحجج وبتعبئة ذوي المصلحة الرئيسيين لأجل إنهاء احتجاز الأطفال في سياق الهجرة؛ وبدعم الدول الأعضاء في حظر هذه الممارسة؛ وبدعم جهود جمع البيانات وتعميم الممارسات الواعدة؛ وبعلاء أصوات الأطفال المهاجرين عندما يتعلق الأمر بتقرير مصالحهم الفضلى.

49- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، دُعيت الممثلة الخاصة إلى الانضمام إلى الفريق العامل المعني ببداية الاحتجاز التابع لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة كي تصبح عضواً فيه نتيجة دورها في الدفاع عن إنهاء احتجاز الأطفال في سياق الهجرة وفي تعبئة الدول الأعضاء وذوي المصلحة الأساسيين توكيلاً لذلك الغرض. وإضافة إلى ذلك، شارك مكتب الممثلة الخاصة، مع فريق النقاش المؤلف من منظمات غير حكومية لتناول الدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم، في تنظيم منتدى عام في موريتانيا بشأن وصول الأطفال إلى العدالة وحرمان الأطفال من الحرية، بغرض تبادل الممارسات الواعدة وتدارس ما تبقى من تحديات فيما يتعلق بإنهاء هذا الانتهاك للحقوق.

50- وتتعترف الممثلة الخاصة بالأبحاث الأكاديمية المهمة التي تتناول حق الأطفال المحرومين من الحرية في الصحة بقيادة ائتلاف من جامعة ملبورن وجامعة هارفرد وجامعة أوكسفورد وجامعة كورنيل دعماً لما تقوم به فرقة العمل من جهود لأجل المناصرة.

رابعاً- العنف على الأطفال في البيئة الرقمية

ألف- طائفة واسعة من المخاطر

51- تذهب التقديرات إلى أن واحداً من كل ثلاثة مستخدمين للإنترنت في العالم يقل عمره عن 18 سنة. وتتيح البيئة الرقمية فرصاً جديدة لإعمال حقوق الطفل لكنها في الوقت نفسه تعرض الأطفال أيضاً لمخاطر انتهاك تلك الحقوق أو الاعتداء عليها. ومن شأن مخاطر الإنترنت على الأطفال أن تؤدي إلى أشكال مختلفة من العنف والأذى من بينها التنمر السيبراني والمضايقة؛ والاستغلال والإيذاء الجنسي على الإنترنت؛ والتعرض لمحتوى عنيف وجنسي؛ والتشجيع على الانتحار وإيذاء النفس؛ وخطاب الكراهية؛ والتمييز والعنصرية وكره الأجانب؛ والاتجار والتهميش؛ والاستخدام في مجموعات متطرفة إجرامية أو مسلحة أو عنيفة؛ والاستغلال الاقتصادي؛ والتسويق لمنتجات وخدمات مؤذية أو غير لائقة؛ والاحتيال وانتحال الصفة⁽¹⁶⁾. وقد يتعرض الأطفال لأشكال متعددة من العنف على الإنترنت كثيراً ما ترتبط بتجارب

(16) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 25 (2021).

عنف خارج الإنترنت⁽¹⁷⁾. وبناء عليه، وجدت الممثلة الخاصة أن حماية الأطفال من العنف في البيئة الرقمية تتطلب اهتماماً خاصاً في سياق الجهود المبذولة لإنهاء العنف على الأطفال بحلول عام 2030.

52- وُحِّدَت أنواع المخاطر التي تعترض الأطفال في البيئة الرقمية جيداً، لكن الافتقار إلى بيانات عالمية وشاملة بشأن العنف على الأطفال في تلك البيئة لا يزال يشكل تحدياً. واتُّخِذَت خطوات كانت موضع ترحيب لفهم عمق ذلك العنف ومدى تعقيده فهماً أفضل رغم أن هناك فوارق من حيث حجم الأبحاث التي تجرى على أنواع مختلفة من العنف على الإنترنت، حيث إن بعض أنواعه، بما فيها التمر السبيرياني والعنف الجنسي، تلقى اهتماماً أكبر من غيرها. ورغم الثغرات التي لا تزال قائمة، توجد بالفعل بيانات تدعو إلى الجزع بشأن تعرض الأطفال للعنف والأذى على الإنترنت.

53- وفي تحليل تجميعي لدراسات دولية، أبلغ 15 في المائة من الأطفال عن وقوعهم ضحية التمر السبيرياني⁽¹⁸⁾. والأرجح أن يقع مقترفو التمر السبيرياني أنفسهم ضحايا لذلك التمر وهناك ترابط وثيق ما بين ارتكاب التمر والوقوع ضحيته على الإنترنت وخارجه. ومن الأرجح عموماً أن يكون عدد الفتيان الذين يرتكبون التمر ويقعون ضحيته في نفس الوقت أكثر من عدد الفتيات. وهناك ميل إلى أن تكون الفتيات للتمر هدفاً أكثر من الفتيان بسبب مظهرهن أو وزنهن أو حياتهن الجنسية ومن الأرجح أن يقعن ضحية التحرش أو الإقصاء أو المساس بالسمعة القائم على نوع الجنس. ويرتبط الوقوع ضحية التمر السبيرياني بإعاقة بدنية أو مرتبطة بالنمو، وبالعيش مع أحد الوالدين فقط، وبيئة مدرسية يُنصَّر أنها سيئة، وبالرهاب الاجتماعي بما فيه الخوف من تقييم سلبي من قبل الأقران. ويرتبط الوقوع ضحية التمر السبيرياني كذلك بالعديد من التصرفات التبريرية⁽¹⁹⁾ من ضمنها إيذاء النفس، وتعاطي المخدرات، ومشاهدة محتويات عن الانتحار أو إيذاء النفس واستخدام الهاتف الجوال أو الإنترنت بوتيرة أعلى. وقد يخلف الوقوف شاهداً على التمر السبيرياني، حتى لو لم يكن الشاهد المرتكب أو الضحية، أثراً ضاراً على نوعية حياة الأطفال بمرور الوقت.

54- وفي عام 2021، تلقى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (الولايات المتحدة الأمريكية) 29,3 مليون بلاغ بالإيذاء والاستغلال الجنسي للأطفال من كافة أنحاء العالم، بزيادة نسبتها 35 في المائة مقارنة بعام 2020⁽²⁰⁾. وتذهب تقديرات مشروع الأبحاث المسمى وقف الضرر، وهو في طور الإنجاز في 13 بلداً، إلى أن 1 إلى 20 في المائة من الأطفال على الأقل يتعرضون للاستغلال والإيذاء الجنسي على الإنترنت أو قد تعرضوا له في العام الماضي وحده. وإذا ما طبقت هذه النسبة على عموم عدد الأطفال المستخدمين للإنترنت، فإن التقديرات تعادل عشرات الآلاف أو الملايين من الأطفال، حسب كل بلد⁽²¹⁾. ويشير البحث المسمى "عرقلة الأذى" الذي ينجزه الائتلاف العالمي "نحن نحمي" إلى أن معدل تعرض الأطفال للإيذاء الجنسي أكبر بالنسبة للفتيات (57 في المائة) منه بالنسبة للفتيان (48

(17) World Health Organization, *What Works to Prevent Online Violence against Children?* (Geneva, 2022)

(18) المرجع نفسه.

(19) Mariya Stoilov, Sonia Livingstone and Rana Khazbak, "Investigating risks and opportunities for children in a digital world: a rapid review of the evidence on children's internet use and outcomes", Innocenti Discussion Papers, No. 2020-03 (Florence, Italy, UNICEF Office of Research (Innocenti), 2021)

(20) انظر <https://www.missingkids.org/gethelpnow/cybertipline/cybertiplinedata>

(21) UNICEF Office of Research (Innocenti), "The relationship between online and in-person child sexual exploitation and abuse", *Disrupting Harm Data Insight*, No. 6 (Global Partnership to End Violence Against Children, 2022)

في المائة). ومن المثبت جيداً الأثر المدمر الذي يخلفه العنف الجنسي في الطفولة⁽²²⁾. وتتشأ عن الإيذاء الذي تيسره التكنولوجيا تحديات إضافية بالنسبة للأطفال ترتبط بالوقوع تحت السيطرة وبدوام المواد التي تصوّر ما تعرضوا له من إيذاء وبالابتزاز والوقوع ضحية مرة أخرى وبلوم النفس⁽²³⁾.

55- وبناء على نتائج استبيانات الرأي التي أجريت في 11 بلداً من المناطق الأربعة، تناولت مبادرة البحث التي أجرتها منظمة الأطفال على الإنترنت في العالم جوانب مختلفة من العنف الذي يمارس على الأطفال على الإنترنت، من ضمنها تعرضهم للمحتوى المؤذي وغير اللائق⁽²⁴⁾. فقال أقل من ربع الأطفال في الدول التي أجري فيها استبيان الرأي إنهم شاهدوا محتوى على الإنترنت يتعلق بإيذاء النفس الجسدي في السنة الماضية. وهناك احتمال أقل بقليل أن يشاهد أطفال محتوى على الإنترنت يتعلق بالانتحار مقارنة بإيذاء النفس، وفي جميع البلدان التي خضعت للتحليل، أبلغ أقل من 20 في المائة من الأطفال أنهم يجدون على الإنترنت محتوى يتعلق بالانتحار. وتعرض الأطفال لمحتوى الكراهية أكثر شيوفاً من تعرضهم للمحتوى المتعلق بإيذاء النفس أو الانتحار. وهناك أدلة على أن الكراهية على الإنترنت تستهدف أكثر ما تستهدف العرق أو الميل الجنسي أو الدين أو الجنسية أو المركز من حيث الهجرة، أو نوع الجنس أو الهوية الجنسية، والسياسة. وفيما يتعلق بالتعرض للمحتوى العنيف أو الجنسي، وجد أقل من 40 في المائة من الأطفال صدفة في العام الماضي مواقع إلكترونية يتحدث فيها الناس أو يعرضون صوراً عنيفة أو دامية أو رؤوا صوراً ذات طبيعة جنسية. وفي صفوف الفتيان، ترتبط مشاهدة المحتوى الإباحي بالسلوك العنيف جنسياً وبعتماد سلوك سلبي تجاه الجنس الآخر. ووُجد أن هناك رابطاً ما بين التعرض للمحتوى الذي يشجع على إيذاء النفس أو الانتحار أو للمحتوى الدامي أو العنيف، والمحتوى الجنسي وخطاب الكراهية وبين قدر أقل من السعادة والرضى عن الحياة⁽²⁵⁾.

56- وعلى العموم، يشير البحث الذي أنجزته منظمة أطفال العالم على الإنترنت إلى قول الأطفال إنهم انزعجوا في العام الماضي لأنهم وقعوا على خطاب كراهية أو على محتوى جنسي على الإنترنت، أو تعرضوا لمعاملة جارحة أو التقوا أحداً وجهاً لوجه كانوا قد التقوه أول مرة على الإنترنت. ولا توجد علاقة مباشرة بين مشاهدة فيديوهات واللعب بالألعاب الإلكترونية أو التفاعل الاجتماعي على الإنترنت وبين احتمال الشعور بالانزعاج. ولكن إذا كان النشاط يعرض الطفل لنوع معين من المحتوى أو من السلوك فإنه قد يعتبر ذلك سبباً في انزعاجه⁽²⁶⁾.

57- وسلط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الضوء على استخدام المتاجرين بالبشر التكنولوجيا لأغراض تحديد ضحاياهم وتجنيدهم والسيطرة عليهم واستغلالهم، إلى جانب استخدام الإنترنت، ولا سيما استخدام الشبكة الخفية، لإخفاء المواد غير القانونية المرتبطة بالاتجار وإخفاء هويتهم الحقيقية

UNICEF, *Ending Online Child Sexual Exploitation and Abuse: Lessons Learned and Promising Practices in Low- and Middle-income Countries* (New York, 2021) (22)

Catherine Hamilton-Giachritsis and others, *Everyone Deserves to be Happy and Safe: A Mixed Methods Study Exploring how Online and Offline Child Sexual Abuse Impact Young People and how Professionals Respond to it* (London, National Society for the Prevention of Cruelty to Children, 2017) (23)

Sonia Livingstone, Daniel Kardefelt Winther and Mariam Saeed, *Global Kids Online Comparative Report* (Florence, Italy, UNICEF Office of Research (Innocenti), 2019) (24)

Stoilova, Livingstone and Khazbak, "Investigating risks and opportunities for children in a digital world" (25)

.Livingstone, Kardefelt Winther and Saeed, *Global Kids Online* (26)

عن المحققين⁽²⁷⁾. ولاحظت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الإنترنت قد أتاح ازدهار سوق الاتجار في البشر، حيث يتيح للجناة تنفيذ عملياتهم على نحو أكثر كفاءة ووسع نطاق حركتهم لتلبية الطلب⁽²⁸⁾. وتتضاعف تلك المخاطر عندما يُنقل الأطفال عبر الحدود، والنطاق غير المسبوق الذي يشهده التشريد في العالم حالياً أكبر دليل على ذلك.

58- ويُستخدم الأطفال ويُستغلون من قِبل مجموعات متطرفة إرهابية وعنيفة عن طريق البيئة الرقمية. فيلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات أن الرسوم المتحركة والألعاب الإلكترونية وغيرها من الوسائط التفاعلية على الإنترنت قد صُممت على نحو يجذب الأطفال بشكل خاص وأنه يتم التقرب إلى الأطفال عن طريق الاستدراج وتقنيات دعائية محددة الهدف⁽²⁹⁾. وزادت البيئة الرقمية أيضاً من إمكانية الوصول إلى ضحايا محتملين بقصد الاستغلال والإيذاء في سياق السفر والسياحة حيث زادت قدرة الجناة على تبادل المعلومات وعلى الاتصال بأطفالٍ وبوسطاءٍ وبعضهم البعض. ومن الشواغل الأساسية الأخرى أن الأطفال يُعربون عن آرائهم ويكشفون عن هوياتهم على الإنترنت وقد يتلقون تهديدات ويتعرضون للعداء والعقوبة.

59- وقد تُعرض على الأطفال أثناء اتصالهم بالإنترنت سلع ضارة من قبيل الأسلحة والمخدرات أو خدمات مؤذية من قبيل القمار. وقد ينشأ تهديدٌ لحرمة حياة الأطفال الخاصة على الإنترنت أيضاً من جمع البيانات ومعالجة البيانات اللذين تقوم بهما مؤسسات عامة ومؤسسات أعمال تجارية ومنظمات أخرى، إلى جانب التهديد الناشئ عن أنشطة إجرامية أخرى من قبيل انتحال الصفة. وفي استبيان للرأي نُشر في تسعة عشر بلداً أوروبياً، وُجد أن 11 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 9 سنوات و16 سنة قد تعرضوا لإساءة استخدام معلوماتهم الشخصية أو كلمة السر الخاصة بهم أو لانتحال صفتهم الرقمية.

60- وفي استعراض سريع نُشر في عام 2021، عُرضت الأدلة على ما صار معروفاً حالياً عن العنف والأذى الذي يتعرض له الأطفال على الإنترنت وعن أفضل السبل للنهوض بالأبحاث في هذا المجال⁽³⁰⁾. وخلص إلى أن من الأرجح أن الأطفال الذين يعيشون في حالة ضعف خارج الإنترنت سيكونون في حالة ضعف على الإنترنت، حيث إن من شأن العوامل التي تحميهم خارج الإنترنت أن تحد من تعرضهم للمخاطر على الإنترنت. وفي حين أن بعض الأطفال يكونون أضعف من غيرهم، فإن حالة الضعف هذه تختلف بناءً على نوع المخاطر على الإنترنت. فعلى سبيل المثال، من الأرجح أن ينخرط المراهقون الأكبر سناً والأطفال المثلثيون والمتلثيون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرارها؛ وأولئك المنحدرون من خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية في سلوك المراسلة ذات الطابع الجنسي على الهاتف الجوال وأن يقعوا ضحايا لـ "الابتزاز الجنسي". ومن الأرجح أن تقع الفتيات ضحايا للعروض الجنسية على الإنترنت وللمراسلة ذات الطابع الجنسي بالإكراه ولللعنف المرتبط بالمواعدة على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، من الأرجح أن يتعرض الأطفال الذين يتعرضون لنوع واحد من المخاطر

(27) انظر

<https://news.un.org/en/story/2021/10/1104392#:~:text=Traffickers%20abusing%20online%20technology%2C%20UN%20crime%20prevention%20agency%20warns,-30%20October%202021&text=Human%20traffickers%20who%20trick%20people,step%20of%20their%20criminal%20activities>

(28) انظر <https://www.osce.org/cthb/51414.1>

(29) UNODC, *Handbook on Children Recruited and Exploited by Terrorist and Violent Extremist Groups: The Role of the Justice System* (Vienna, 2017)

(30) Stoilova, Livingstone and Khazbak, "Investigating risks and opportunities for children in a digital world"

على الإنترنت لأشكال أخرى من المخاطر. فعلى سبيل المثال، يرتبط الوقوع ضحية التمر السيبراني وارتكابه بكون الأطفال أكثر عرضة للمحتوى السلبي على الإنترنت وللعنف المرتبط بالمواعدة على الإنترنت. ويرتبط تلقي عروض جنسية على الإنترنت بالتعرض لمشاهدة مواد إباحية على الإنترنت ونشر معلومات خاصة أو صور على الإنترنت وبالاتصال بأشخاص مجهولين على وسائط التواصل الاجتماعي وبتبادل رسائل نصية ذات طابع جنسي والمحادثة بالفيديو مع غرباء.

61- وهناك حاجة عموماً إلى أبحاث أكثر رصانة وأعلى جودة وقابلة للمقارنة مع تمثيل أوسع لظروف الأطفال المختلفة وإلى فهم أكبر للمجتمع الرقمي الذي يعيش فيه الأطفال⁽³¹⁾. وفي الوقت الحاضر، تدرس معظم الأبحاث التجارب التي عاشها أطفال أكبر سناً والأطفال من بلدان شمال الكرة الأرضية. أما الأدلة المتعلقة بالأطفال قبل سن المراهقة وبلدان جنوب الكرة الأرضية فهي شحيحة. وهناك حاجة إلى أساليب بحث تتمحور حول الطفل لتكملة الأدلة الحديثة، حيث إن فهم كيف يرى الأطفال هذه المسائل لا يزال غير كافٍ. وهناك حاجة إلى مزيد من الأدلة على أنواع المخاطر التي تؤدي إلى الأذى وعلى مجموعات الأطفال التي تكون أكثر تعرضاً وعلى الآثار البعيدة المدى لتلك المخاطر على نماء الأطفال ورفاههم.

باء - طائفة واسعة من الإجراءات، لكن ذلك لا يكفي

62- هناك طائفة واسعة من الصكوك الدولية والإقليمية التي يُستشهد بها ويُستند إليها في العمل على مكافحة العنف على الأطفال على الإنترنت⁽³²⁾. فقد وضعت لجنة حقوق الطفل، في تعليقها العام بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، وأوضحت أكثر إطار العمل الذي يمكن للدول الأطراف في الاتفاقية ضمنه معالجة حماية حقوق الطفل على الإنترنت، بما فيها عدم التعرض لأي شكل من أشكال العنف⁽³³⁾.

63- وعرضت اللجنة بإيجاز أهم مكونات إجراء شامل للتصدي للعنف، من بينها جعل التشريعات الوطنية تتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وإدماج حماية الأطفال على الإنترنت في السياسات الوطنية لحماية الطفل؛ وكفالة حملات التوعية بمبادرات التدريب المناسبة؛ وكفالة وفاء مؤسسات الأعمال التجارية بمسؤولياتها في حماية حقوق الطفل ومنع الاعتداء على حقوقه وجبر ذلك الاعتداء؛ وكفالة التحقيق في الجرائم على الإنترنت التي تُرتكب في حق أطفال وتقديم الدعم للضحايا وإتاحة الوصول للعدالة؛ وكفالة أن تشمل ولايات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات المستقلة المناسبة حقوق الطفل في البيئة الرقمية.

64- وقد كانت هناك تعبئة قوية على الصعيد العالمي لأجل التصدي للعنف على الأطفال على الإنترنت. فاعتُمد في عام 2021، بمناسبة انعقاد منتدى باريس للسلام، نداء عالميٍ لمناصرة حقوق الطفل في البيئة الرقمية، تلاه تشيين مختبر حماية الطفل على الإنترنت في دورة المنتدى لعام 2022⁽³⁴⁾. والمختبر شراكة بين ذوي المصلحة المتعددين سيعزف ويقم ويطور حلولاً ملموسة لتمكين الأطفال من استخدام الأدوات الرقمية بأمان والاستفادة من إمكانيتها الكاملة واتخاذ الحذر في نفس الوقت من التعرض للأذى على الإنترنت. وفي حزيران/يونيه 2021، أنشأ المنتدى الاقتصادي العالمي تحالفاً عالمياً لأجل

(31) المرجع نفسه.

(32) UNICEF, *Legislating for the Digital Age: Global Guide on Improving Legislative Frameworks to Protect Children from Online Sexual Exploitation and Abuse* (New York, 2022).

(33) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 25(2021).

(34) انظر <https://parispeaceforum.org/en/press/fifth-edition-recap-and-10-new-scale-up-projects%EF%BD%9Cpress-release/>

السلامة الرقمية بهدف تسريع التعاون بين القطاعين العام والخاص على التصدي للمحتوى المؤذي على الإنترنت. ومبادرة حماية الطفل على الإنترنت التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات تعكف على وضع توصيات وإرشادات بالغة الأهمية دعماً للجهود المبذولة لأجل إنشاء بيئة رقمية آمنة وممكنة للأطفال واليافعين والشباب، لا سيما بواسطة المبادئ التوجيهية لحماية الطفل على الإنترنت الصادرة في عام 2020 الموجهة إلى الأطفال والوالدين والمربين والقطاع الصناعي وصناع السياسات.

65- وتلقت في إطار الشراكات بين ذوي المصلحة المتعددين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وغير ذلك من الكيانات لأجل التصدي لأشكال بعينها من العنف على الإنترنت. ويعمل الائتلاف العالمي "نحن نحمي" على وضع سياسات وحلول للتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت بوسائل منها تطبيق التصدي النموذجي الوطني⁽³⁵⁾. وتسعى الشراكة العالمية للعمل على مناهضة التحرش والإيذاء القائم على نوع الجنس على الإنترنت إلى النهوض بالسياسة العامة وزيادة البرمجة وإغناء قاعدة الأدلة بهدف تحسين منع العنف القائم على نوع الجنس الذي تسهله التكنولوجيا وإلى التصدي له في مختلف مراحل العمر. وهناك أيضاً شراكات مهمة تركز على مجموعات محددة من ذوي المصلحة بما في ذلك في مجالات إنفاذ القانون وشركات التكنولوجيا والخطوط الهاتفية الساخنة والمؤسسات المالية.

66- وهناك أساس معياري سليم وإرشادات مسهبة وحشد واسع النطاق لذوي المصلحة في مجال التصدي للعنف على الأطفال على الإنترنت وخاصة للعنف الجنسي على الأطفال. بيد أن الجهود المبذولة حتى هذا التاريخ لم تحقق النتائج المطلوبة ولا تواكب وتيرة التغيرات السريعة في البيئة الرقمية وفي دخول الأطفال إليه. ويستلزم أي شكل من أشكال التصدي المناسب للطائفة الكاملة من المخاطر التي تواجه الأطفال على الإنترنت التحلي بروح القيادة وبروح التزام أعمق من جانب كل مكون من مكونات هذا النظام البيئي.

جيم - يجب أن يكون المنع هو الأولوية

67- يجب تشديد التصدي لحالات العنف على الأطفال على الإنترنت حال ظهورها بيد أن هذا يجب ألا يكون على حساب ضرورة الحد من خطر التعرض لذلك العنف إلى أقصى حد ممكن.

68- ويعني هذا كفالة أن يعالج القانون الجنائي بشكل مناسب جميع أشكال العنف على الإنترنت والجرائم التي ترتكب في حق الأطفال على الإنترنت. وفيما يتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسي للأطفال، يجب سد الثغرات في أطر العمل القانونية فيما يتعلق بحظر محتوى يتضمن إيذاء جنسياً للطفل وحظر البث المباشر لحالات الإيذاء والابتزاز الجنسي والاستدراج بوسائل منها استخدام منصات الشبكات التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية على الإنترنت⁽³⁶⁾. ومن الضروري أيضاً حظر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استخدام أطفال من قبل مجموعات متطرفة إرهابية أو عنيفة وفي سياق الاتجار بالأطفال⁽³⁷⁾. وينبغي للدول أيضاً أن تحظر بموجب القانون تحديد ملامح الأطفال أياً كان سنهم أو استهدافهم لأغراض تجارية بالاستناد إلى سجل رقمي يحدد ملامحهم الحقيقية أو المستخلصة.

69- وتجب معالجة حالات العنف بين الأقران وفقاً لمبادئ حقوق الطفل. فهناك أشكال من عنف الأقران على الإنترنت، كمعظم حالات التمرر السيبراني، التي رغم أنها مؤذية، ينبغي من حيث المبدأ عدم

(35) انظر <https://www.weprotect.org/response/>

(36) UNICEF, *Legislating for the Digital Age*. انظر، على سبيل المثال، قانون العقوبات الأرجنتيني، القانون 11.179، المادة 131، وقانون الأمن السيبراني، 2020، في غانا.

(37) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 25 (2021).

تجريمها وإنما معالجتها بوسائل مختلفة. وفي الحالات التي تتعدّ فيها جرائم على الإنترنت في حق أطفال من قبل أطفال آخرين يجب ألا تدخر الدول جهداً في سبيل استحداث واستخدام بدائل عن الرد المتمثل في العدالة الجنائية. وينبغي عدم تجريم المواد الجنسية التي يصنعها أطفال لأنفسهم وتكون بحوزتهم و/أو التي يتبادلونها بموافقتهم ولغرض استعمالهم الشخصي فقط⁽³⁸⁾.

70- وكفالة اتخاذ القطاع الصناعي إجراءات وقائية، ينبغي للدول أن تتخذ تدابير لكفالة امتثال مؤسسات الأعمال التجارية للالتزامات بمنع استخدام شبكاتها أو خدماتها على الإنترنت بطرق تتسبب في انتهاكات لحقوق الطفل أو اعتداءات عليها أو تساهم فيها. وقد يكون من بين هذه التدابير وضع تشريعات ولوائح وسياسات ورصدها وتنفيذها وتقييمها.

71- وأوضحت لجنة حقوق الطفل أنه ينبغي للدول الأطراف أن تلتزم قطاع الأعمال التجارية بالتحقق من احترام حقوق الطفل وبتنفيذ الأطر التنظيمية والمدونات القطاعية وشروط الخدمات التي تمثل لأعلى معايير الأخلاق واحترام الحياة الخاصة والسلامة فيما يتعلق بتصميم منتجاتها وخدماتها وهندستها وتطويرها وتشغيلها وتوزيعها وتسويقها. وتهيب اللجنة بالدول الأطراف أن تشترط التقيد بمستوى عالٍ من الأمن السيبراني وإدراج احترام الحياة الخاصة والسلامة في تصميم الخدمات والمنتجات الرقمية التي يستخدمها أطفال لأجل الحد إلى أدنى حد ممكن من خطر تعرضهم للجرائم.

72- والواقع أن المقاربات الطوعية البحتة غير كافية. فقد حان الوقت لإعادة التفكير في نموذج الإنترنت وشركات التكنولوجيا التي تختار أغليبتها إعطاء الأولوية لحقوق الطفل أو لسلامته - ولم تُلزم بذلك. وفي حين أن بعض الشركات تستثمر بشكل كبير في جعل منتجاتها ومنصاتها آمنة، فإن المقاربة المعتمدة في القطاع غير متسقة. وعلاوة على ذلك، اشتراط أن تكون المواد والخدمات المصممة للأطفال آمنة من الشروط الأساسية والمحورية بالنسبة لقطاعات صناعية أخرى. وينبغي للدول أن تقرض معايير ولوائح سلامة خاصة بعالم الإنترنت شبيهة بتلك التي كانت قد فرضتها على العالم المادي خارج الإنترنت.

73- وتوجد أمثلة على هذه الاشتراطات في الواقع العملي. ففيما يتعلق بإدراج السلامة في التصميم نفسه، وضع مفوض السلامة الإلكترونية في أستراليا، بعد مشاورات مستفيضة مع القطاع الصناعي والأطفال والشباب والوالدين وأولياء الأمور، إطار عمل لشركات التكنولوجيا. وتعترف هذه المقاربة بأهمية وضع سلامة المستخدم في الاعتبار على نحو مبادر وواع باعتبارها من عوامل الحد من الخطر العادية وبأهمية عملية التطوير، بعكس اعتبارات السلامة وتحسينها بعد ظهور الأذى على الإنترنت إلى العلن أو بعد حدوث الضرر⁽³⁹⁾.

74- وقد استحدثت ولايات قضائية عدة، أو هي في طور بحث الوسيلة لضمان السن لأجل الحد من اطلاع الأطفال على محتوى غير مناسب لسنهم قد يكون مؤذياً ولكنه لا يعتبر غير قانوني، من قبيل المحتوى الجنسي الصريح أو العنيف⁽⁴⁰⁾. وهذا بُعد حاسم من أبعاد رد فعل يركز على المنع. وينبغي أن

(38) المرجع نفسه.

(39) انظر <https://www.esafety.gov.au/industry/safety-by-design>.

(40) انظر، على سبيل المثال، مدونة التصميم المناسب للعمر التي استحدثت في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية <https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/ico-codes-of-practice/age->

[appropriate-design-code/](https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/ico-codes-of-practice/age-appropriate-design-code/) وفي كاليفورنيا

(https://leginfo.ca.gov/faces/billTextClient.xhtml?bill_id=202120220AB2273).

تكون الأنظمة القائمة على السن أو على المحتوى، والتي صُممت لأجل حماية الأطفال من الاطلاع على محتوى لا يناسب سنهم، متسقة مع مبدأ الحد من البيانات إلى أقصى حد (41).

75- ومن الأبعاد الأساسية للتأكد من الاحترام الواجب لحقوق الطفل بالنسبة لمؤسسات الأعمال التجارية إجراء تقييمات للأثر على حقوق الطفل والإفصاح عنها لعامة الجمهور (42)، بالنظر إلى الآثار المتفاوتة، والتي قد تكون أحياناً شديدة، للبيئة الرقمية على الأطفال. وقد استحدثت تدابير تشريعية، أو يتم التخطيط لاستحداثها، في بعض الدول الأعضاء ستلزم المنصات على الإنترنت بإجراء تقييمات مخاطر دورية تركز على أي آثار ضارة لخدماتها على حقوق الطفل، مع ما يقابل ذلك من اشتراط تخفيف أي مخاطر يتم تحديدها بواسطة تكييف خدماتها أو منصتها حسب الضرورة، إلى جانب اشتراط الشفافية (43). وهذه الشفافية أساسية لأن من شأنها أن تدل على مواطن الضعف في ممارسات السلامة والإبلاغ عنها، حيثما كان الإنفاذ مطلوباً وحيثما كانت هناك تفاوتات ما بين شركات مختلفة فيما يتعلق بمدى ما تقوم به من أعمال (44). ومن المهم تمكين الهيئات التنظيمية المسؤولة عن كفالة تنفيذ تدابير التأكد من مراعاة حقوق الطفل من قبل الصناعة وعن كفالة الإشراف، من دعم وإرشاد الخدمات والمنصات على الإنترنت في الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

76- أما فيما يتعلق بتحديد المحتوى غير القانوني الذي يتضمن عنفاً على الأطفال على الإنترنت وبالتصدي له، فينبغي أن يُشترط على مؤسسات الأعمال التجارية إنشاء إجراءات للإخطار والسحب من الإنترنت. ويحتدم النقاش حالياً بشأن اتباع مقاربة تتجاوز الإخطار والسحب من الإنترنت وجعل الشركات المتخصصة في التكنولوجيا تبحث من تلقاء نفسها عن المحتوى أو المواد غير القانونية لأجل سحبها، خاصة في سياق الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال. وفي الوقت الحاضر، تقوم بعض شركات التكنولوجيا من تلقاء نفسها بالبحث عن مثل هذا المحتوى وسحبه من الإنترنت وبتحديده والإبلاغ عنه بصورة طوعية.

77- وتثير مبادرة استخدام أدوات البحث عن تلك المواد وسحبها من الإنترنت أسئلة عن أثر مثل هذه المقاربة على خصوصية أولئك الذين يستخدمون الخدمة أو المنصة. فلا غنى عن وسائل حماية الحياة الخاصة للأفراد، وتجب حماية الحياة الخاصة للأطفال - ولا سيما الأطفال ضحايا العنف على الإنترنت - في جميع الأوقات. والواقع أن الشركات لم تكن لتعرف هذا الحجم الهائل من تلك المواد والمحتويات لولا مبادرة البحث عن المحتويات غير القانونية وكانت سلطات إنفاذ القانون وحماية الطفل ستبقى غافلة عن وجودها لذلك السبب. ولن ينتبه أحد إلى جرائم خطيرة تُرتكب مع استحالة تحديد هوية الأطفال الضحايا أو دعمهم. ومن أبعاد هذا السؤال بُعد يتعلق بكيفية تطبيق الأدوات التقنية المعدة للكشف عن الجرائم الإلكترونية في حق الأطفال على المواد أو المحتويات المشفرة. ولأجل كفالة حماية قوية للأطفال مع كفالة إيجاد ضمانات كافية لحماية الحياة الخاصة، ينبغي تمكين سلطة وطنية مختصة أو هيئة تتولى وضع اللوائح لأجل تحديد ما هي الأدوات التقنية المناسبة للوقوف بشكل مبادر على الجرائم الإلكترونية في حق الأطفال ومتى يشكل استخدامها جانباً من جوانب التزام الشركة بكفالة أن تكون خدماتها أو منصات أمنة للأطفال.

78- ومن المهم الإقرار بالدور الأساسي الذي تؤديه هذه الصناعة في تطوير الأدوات التقنية للتصدي للعنف الإلكتروني على الأطفال فهذا يؤكد الحاجة إلى مواصلة العمل بشكل بناء مع هذه الصناعة لأجل

(41) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 25(2021).

(42) المرجع نفسه.

(43) انظر، على سبيل المثال، القانون الجمهوري رقم 11930(2022) للفلبين واللائحة 2022/2065 للبرلمان الأوروبي والمجلس.

(44) انظر <https://apo.org.au/node/321193>.

تحديد الحلول للتصدي لطبيعة العنف الإلكتروني على الأطفال الدائم التطور وللتغلب على التحديات القائمة، من قبيل تفاوت استخدام شركات التكنولوجيا لأدوات متاحة بالمجان، والثغرات التي تشوب كفاءة التعاون السريع والفعال مع سلطات إنفاذ القانون والعوائق التي تنتج عن الاحتفاظ ببعض من تلك الأدوات باعتبارها تكنولوجيا حصريّة الملكية.

دال - كفاءة اتباع نهج يتمحور حول الضحية والناجي

79- تعترض الأطفال تحديات خاصة في الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، وهي تحديات ناتجة عن عدم وجود تشريعات تنص على عقوبات على الانتهاكات ذات الصلة لحقوق الطفل؛ وتعترضهم صعوبات في الحصول على أدلة أو في تحديد هوية المقتربين؛ وعدم إلمام الأطفال وراعتهم بحقوقهم. وقد تنشأ تحديات أخرى إذا ما طُلب إلى الأطفال الكشف عن أنشطة حساسة أو خاصة على الإنترنت وقد يخشون التعرض لأعمال انتقامية على يد أقرانهم أو للإقصاء الاجتماعي.

80- وما هذه التحديات إلا رجح صدق لبعض الاستنتاجات المستقاة من البحث المتعلق بعرقلة الأذى، الأذى الذكر. فقد حدد ذلك البحث العوائق أمام الوصول للعدالة ومن ضمنها العديد من العراقيل التي تحول دون صدور أحكام بالإدانة بعد تقديم بلاغات؛ والواقع أن العديد من الأطفال وراعتهم لا يشهدون عرض قضاياهم على المحاكم؛ وأنه تعترضهم لغة تقنية معقدة لم يستأنسوا بها، ومناقشات مع شهود تكون غير لائقة بالنسبة لسن الطفل والتعرض لمساخر وإجراءات تتم بلغات غير لغتهم الأم؛ والافتقار إلى الدعم الشامل والمستمر الذي تمس الحاجة إليه لأجل التعافي في العديد من البلدان أو خارج المناطق الحضرية ومن المهم لفت النظر إلى أن الحصول على تعويض أمر نادر⁽⁴⁵⁾.

81- ويجب على الدول أن تكفل التحقيق في الجرائم الإلكترونية في حق الأطفال وأن توفر سبل الانتصاف والدعم الشامل للأطفال الضحايا والناجين⁽⁴⁶⁾. وينبغي للدول أن تتناول السبل التي يمكن بها أن يُسهّل استخدام التكنولوجيا الرقمية أو أن يعيق التحقيق في الجرائم التي تُرتكب في حق أطفال والمقاضاة عليها واتخاذ جميع التدابير المتاحة للوقاية والإنفاذ والجبر، حتى بالتعاون مع شركاء دوليين. وينبغي للدول أن تقدم التدريب المتخصص للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ولأعضاء النيابة العامة والقضاة بشأن انتهاكات حقوق الطفل المرتبطة تحديداً بالبيئة الرقمية، بوسائل منها التعاون الدولي.

82- فضلاً عن ذلك، من الأهمية البالغة أن يُتاح للأطفال ولراعتهم الوصول الفعال إلى آليات شكوى صديقة للطفل فيما يتعلق بالعنف الإلكتروني عن طريق كلٍ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسلطات وطنية أخرى، بما فيها السلطات المسؤولة عن الصحة والسلامة وحماية البيانات وحقوق المستهلك، والتعليم والدعاية والتسويق. وينبغي أن تكون لدى مؤسسات الأعمال التجارية أيضاً إجراءات لتقديم الشكاوى يسهل الوصول إليها وتكون صديقة للطفل⁽⁴⁷⁾.

(45) ECPAT International, "Access to justice and legal remedies for children subjected to online sexual exploitation and abuse", Disrupting Harm Data Insight, No. 3 (Global Partnership to End Violence Against Children, 2022).

(46) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 25(2021).

(47) المرجع نفسه. انظر، على سبيل المثال، دور لجنة السلامة على الإنترنت في فيجي، المنشأة بموجب قانون السلامة على الإنترنت لعام 2018.

هاء - الطفل كجزء من الحل

83- يجب على صناعات السياسات في جميع المستويات تمكين الطفل والإنصات إليه واحترام آرائه. وينبغي للبيئة الرقمية أن يفتح الباب أمام زيادة إشراك الأطفال أكثر في كل جانب من جوانب مكافحة العنف الإلكتروني. ويقول الأطفال أنفسهم إن البيئة الرقمية جزء محوري من حياتهم وأنها أتاحت لهم فرصاً بالغة الأهمية في إيصال أصواتهم بشأن المسائل التي تهمهم.

84- ويجب، أولاً وقبل كل شيء، تمكين الطفل من المعرفة ومن اكتساب المهارات التي يحتاجها لكي يبقى في أمان على الإنترنت. وقد وجد الاستعراض الذي أنجزته منظمة الصحة العالمية بشأن الحلول الناجعة لمنع العنف الإلكتروني على الأطفال أدلة قوية على أن تثقيف الأطفال من أجل منع ذلك العنف قد يكون ناجعاً وحدد المكونات الرئيسية لمقاربة فعالة⁽⁴⁸⁾. ولاحظ الاستعراض أنه ينبغي لبرامج منع العنف الإلكتروني أن تتناول جميع أشكال العنف الإلكتروني على الأطفال بصورة متكاملة، بما يشمل جميع أشكال العنف إلى جانب أشكال العنف التي تحدث خارج الإنترنت في آنٍ معاً. بيد أنه يجب التشديد على أنه يجب ألا ينقل هذا إلى كاهل الأطفال عبء المسؤولية عن إبقائهم آمنين وعن المحافظة على سلامتهم على الإنترنت رغم أن هذه المقاربة تمكّنهم وتثقفهم وأنها مهمة لهذا السبب.

85- ويقوم الأطفال أكثر فأكثر بما يجب للاتصال ببعضهم البعض ودعم بعضهم البعض بواسطة البيئة الرقمية. ومثلما جاء بإيجاز في خارطة المشاركة الرقمية التي وضعها مكتب الممثلة الخاصة، يُنشئ الأطفال والشباب محتوى ويستخدمون منصات رقمية للتوعية بمنع العنف والعنف القائم على نوع الجنس وعنف الأقران والتنمية المستدامة وتغيير المناخ والصحة العقلية والمعلومات المضللة إلى جانب مواضيع أخرى كثيرة. ويقومون أيضاً بحملات لبناء القدرات والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، حتى مع أطفال في حالات ضعيفٍ وأولئك الذين يصعب الوصول إليهم. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أهمية توفير فضاءات آمنة وممكنة وإتاحة فرصٍ للأطفال لمواصلة التصرف بوصفهم فاعلين من أجل تغيير إيجابي.

86- ويلتجأ الأطفال والشباب أكثر فأكثر إلى العالم الإلكتروني عندما يكونون عرضة للعنف بوسائل منها الاتصال بخطوط المساعدة الهاتفية والخطوط الهاتفية الساخنة وخدمات المشورة وأنظمة الإبلاغ عن العنف. ففي شباط/فبراير 2022، أطلق مكتب الممثلة الخاصة والاتحاد الدولي للاتصالات مبادرة بعنوان الحماية بواسطة المشاركة على الإنترنت، وهي مبادرة شاملة لجميع القطاعات وقائمة على التعاون، تتوخى زيادة فهم الكيفية التي يستخدم بها الأطفال والشباب المنصات الرقمية ليكونوا في أمان أكبر⁽⁴⁹⁾. وقد شرعت المبادرة المذكورة، بواسطة استبيان للآراء على الإنترنت، في وضع خريطة لخدمات الحماية التي تدعم الأطفال والشباب بالوسائل الإلكترونية، فتلفت ما يقارب 4 000 مثال من 118 بلداً. وتكشف النتائج الأولية، على سبيل المثال، عن مقاربات تعاونية تتبعها حكومات وكيانات تابعة للأمم المتحدة ومصالح للرعاية الصحية في إتاحة أنظمة دعم وحماية على الإنترنت. وتقدم هذه الخدمات معلومات عن المسائل المتعلقة بالأطفال والنساء، وتتيح الإبلاغ عن العنف أو الأذى أو الاستغلال وتقدم المشورة أو النصيحة. ويبرز هذا أيضاً أن الأطفال والشباب من بين أولئك الذين يقدمون الدعم، إلى جانب العاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية. ومن المسائل الرئيسية التي يتم تناولها العنف الجسدي والعنف الإلكتروني والنزاع المسلح، يليهم العنف على النساء والفتيات، والتتمر والعنف والاستغلال الجنسيان. وستجمع هذه المبادرة جميع النتائج التي تحققت من وضع الخرائط والدروس المستفادة من القطاع الصناعي وخطوط

(48) World Health Organization, *What Works to Prevent Online Violence against Children?*

(49) للمزيد من المعلومات عن المبادرة وعن قائمة الشركاء، انقر هذا الرابط:

<https://violenceagainstchildren.un.org/content/pop>

المساعدة الهاتفية المخصصة للأطفال ومن الأطفال والشباب أنفسهم وستضع توصيات بشأن كيفية تنفيذ هذه الخدمات أو تحسينها.

خامساً- التطلع إلى المستقبل

87- نظراً إلى أثر جائحة كوفيد-19 وإلى الأزمات العديدة المستمرة، يتعرض عدد أكبر من الأطفال للعنف في جميع الأوساط. بيد أنه من الممكن تسريع الجهود المبذولة لأجل تحقيق أهداف خطة عام 2030 ووضع حد للعنف على الأطفال.

88- وإن التكاليف الإنسانية والاقتصادية باهظة، ولكن الفوائد الاقتصادية للاستثمار في حماية الطفل ونمائه ورفاهه أكبر من ذلك بكثير. ففي جميع البلدان دون استثناء، هناك حاجة ماسة إلى تقديم الدعم الكامل لتعزيز حماية متكاملة ومنسقة بشكل جيد تراعي الطفل وتراعي الهوية الجنسية، ولتقوية نظم منع العنف التي تضع الأطفال وحقوقهم في صميم اهتمامها. ومن دواعي سرور الممثلة الخاصة بوجه خاص ما أبدي من اهتمام بأهمية الاستثمار في إنهاء جميع أشكال العنف، وهو مسألة لا تقتأ تحظى باهتمام متزايد ودعم سياسي متمم في العديد من البلدان من مختلف المناطق. وينبغي دعم هذه التجارب وزيادة توسيع نطاقها.

89- ومثلما سبقت الإشارة بإيجاز أعلاه، هناك حاجة خاصة إلى التصدي لتلك الطائفة الواسعة من أشكال العنف والجرائم في حق الأطفال في البيئة الرقمية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لحماية الأطفال من الأذى. فالأطفال يعيشون في عالم مترابط رقمي. ولا يفتر عدد الأطفال المتصلين بالإنترنت يتزايد وهم في أعمار أصغر فأصغر، الأمر الذي يجلب معه طائفة واسعة من المخاطر. وهناك إرشادات بشأن ما يشكل مقارنة قائمة على حقوق الطفل في معالجة هذه المسائل وبشأن كيفية التصدي لها بفعالية. وهناك شراكات قوية لأجل العمل المنسق لتلقي في إطارها الدول والمجتمع المدني والقطاع الصناعي والوسط الأكاديمي وغير ذلك من الكيانات. بيد أن هذا لم يُترجم إلى أفعال على النطاق المطلوب أو بالسرعة المطلوبة في هذه اللحظة الحرجة لمواكبة التهديدات التي تعترض الأطفال في البيئة الرقمية. وعلاوةً على ذلك، يجري تطوير أدوات وخيارات جديدة دون أن يكون ثمة أطر عمل مناسبة للتصدي للمخاطر وللحد منها منذ البداية.

90- ويستلزم التصدي للعنف في البيئة الرقمية وجود رؤية واسعة للعنف والأذى على الإنترنت. ومن المفهوم أن العنف الجنسي من أهم انتهاكات الحقوق وجريمة يجب التصدي لها بكفاءة وسرعة، بيد أن العنف على الأطفال في البيئة الرقمية يتخذ أشكالاً عديدة، تخلف جميعها آثاراً مدمرة مدى الحياة. وهناك أشكال من العنف يتزامن حدوثها وكثيراً ما تكون مرتبطة بشكل وثيق بالعنف خارج الإنترنت. وعلاوةً على ذلك، تعترض الأطفال حالات ضعف خارج البيئة الرقمية فيكون من الأرجح تعرضهم للعنف على الإنترنت. ولهذا السبب، من المهم التشديد على الدور الأساسي والحاسم لاستحداث أطر حماية لأجل التصدي للمخاطر ولمحركات العنف خارج البيئة الرقمية. وفي كثير من الحالات، للأسف، يتم تناول حماية الأطفال على الإنترنت بمعزل عن إجراءات منع العنف على الأطفال والتصدي له بصورة أعم.

91- والنقاش الجاري حالياً في العديد من البلدان والمناطق بشأن أوجه حماية خصوصية الأفراد نقاش مهم ويستحق أن يولى الاعتبار والاهتمام. بيد أن حماية حياة الأطفال الخاصة - خاصةً الأطفال ضحايا العنف الإلكتروني - يجب أن تحظى بالحماية وأن تُكفل حمايتهم كضحايا أولاً وقبل كل شيء. والمقاربات الطوعية التي تنتهجها الصناعة لكفالة أن تكون خدماتها ومنصاتها آمنة للأطفال ليست كافية، إذ يجب إخراج لوائح تنظيمية أشد صرامة وقائمة على مبادئ حماية حقوق الطفل إلى حيز الواقع. ورغم أن سن

تشريعات ولوائح يستغرق وقتاً، فإن المخاطر التي تعترض الأطفال في البيئة الرقمية تظهر إلى العلن بسرعة وتنتشر بسرعة، وعليه تقع على صناعة المعلومات والاتصالات مسؤولية خاصة. فهذه الصناعة في موقع فريد يخولها التخفيف من الأثر السلبي للتكنولوجيات الرقمية على الأطفال: فيجب عليها أن تضع الأطفال في طليعة أولوياتها وأن تستند إلى حقوق الطفل في توفير الحماية والسلامة لهم في نماذج أعمالها التجارية.

92- وستواصل الممثلة الخاصة الترويج لضرورة توفير بيئة قانونية وتنظيمية أكثر صرامة بهدف كفالة حماية الأطفال والحياة الخاصة على الإنترنت، حتى في سياق وضع الاتفاق الرقمي العالمي وصياغة نص اتفاقية دولية شاملة تُعنى بمكافحة استخدام المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية.

93- ويعني الاستثمار في الأطفال كذلك إشراكهم كجزء من الحل. فنجد الأطفال أكثر فأكثر، في جميع أنحاء العالم، في طليعة العديد من المبادرات الرامية إلى تحقيق تغيير اجتماعي إيجابي ومستدام وإلى منع العنف والحماية منه بصورة فعالة، حتى في البيئة الرقمية. والاستثمار في تمكين جميع الأطفال في جميع الأوساط، بصرف النظر عن مركزهم ودونما تمييز، بوسائل منها مشاركتهم وإشراكهم وتفاعلهم بصورة نشطة، من شأنه أن يحقق مكاسب هائلة ليس للأطفال فحسب وإنما للمجتمعات كلها.